تونس تسحب إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأفريقية للأفراد والمنظمات غير الحكومية: انتكاسة خطيرة لجهود المساءلة في قضايا حقوق الإنسان

تدين المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التونسية الموقعة أدناه، قرار الحكومة التونسية بسحب إعلانها بموجب المادة 34 (6) من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. إن هذا القرار يمنع الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من رفع قضايا مباشرة ضد تونس أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة الأفريقية).

يعدّ هذا الانسحاب دليلاً إضافياً على التدهور المستمر في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون في تونس منذ استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في جويلية 2021، وما تبعه من إصدار عدة مراسيم أضعفت بشكل منهجي الضمانات الديمقراطية الأساسية.

منذ ذلك الحين، لعبت المحكمة الأفريقية دورًا محوريًا في الكشف عن تدهور حقوق الإنسان والديمقراطية في البلاد، وأصدرت عدة أحكام ضد تونس، من بينها:

- الحكم القضائي الصادر في سبتمبر 2022 الذي أمر بإلغاء المراسيم الرئاسية رقم 117 و69 و109، التي تم تبنيها في ظل "حالة الاستثناء"، معتبرةً أنها تنتهك المادة 13 من الميثاق الأفريقي، والتي تكفل، من بين أمور أخرى، حق المواطنين في المشاركة الحرة في حكم بلادهم. كما أمرت المحكمة تونس بالعودة إلى النظام الدستوري خلال عامين وإنشاء محكمة دستورية مستقلة في نفس الفترة. وفي عام 2024، أعادت المحكمة التأكيد على هذا الأمر، وأمرت تونس كذلك بإلغاء المرسوم-القانون رقم 2022-11 الذي حلّ المجلس الأعلى للقضاء وإعادة تشكيله خلال ستة أشهر.

- الحكم القضائي الصادر في أوت 2023 الذي أمر باتخاذ تدابير عاجلة لضمان حصول المعتقلين على الرعاية الطبية والمشورة القانونية، وتمكينهم من التواصل مع عائلاتهم، والكشف الكامل عن الأسس القانونية لاحتجازهم، نظرًا للقلق بشأن أوضاعهم الصحية وحقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة.

- الحكم القضائي الصادر في أكتوبر 2024 الذي أمر بتعليق العمل بالمرسوم-القانون رقم 2022-35 الذي يسمح للرئيس بعزل القضاة بشكل تعسفي، والمرسوم الرئاسي رقم 2022-516 الذي أعفى 57 قاضيًا من مناصبهم، لاعتبارهما يشكلان تهديدًا لاستقلالية القضاء والقضاة.

فشلت السلطات التونسية في تنفيذ هذه الأحكام، مما يدل على تجاهلها الكامل لطبيعتها القانونية الملزمة.

من خلال حرمان الضحايا المحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان في تونس من الوصول المباشر إلى آلية إقليمية رئيسية لحقوق الإنسان، ترسل السلطات التونسية رسالة واضحة أخرى بعدم احترامها لنظام حقوق الإنسان الأفريقي ولمساءلة حقوق الإنسان عمومًا. كما يحد هذا القرار من قدرة الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان في تونس على الوصول إلى العدالة والحصول على سبل الانتصاف وجبر الضرر.

تم إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي بقرار الانسحاب في 7 مارس، وسيصبح ساري المفعول بعد عام، أي في 7 مارس 2026. وحتى ذلك الحين، لا يزال بإمكان الأفراد والمنظمات غير الحكومية الحاصلة على صفة مراقب أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رفع قضايا مباشرة ضد تونس أمام المحكمة الأفريقية. وبعد هذا التاريخ، سيظل بإمكانهم تقديم شكاوى ضد تونس إلى اللجنة الأفريقية، وهي هيئة شبه قضائية تصدر توصيات، والتي بدورها يمكنها إحالة القضايا إلى المحكمة. وستظل أي قضايا معلقة تم رفعها قبل 7 مارس 2026 سارية ولن يتم تعليقها بسبب الانسحاب.

إن منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية الموقعة أدناه تحث الحكومة التونسية على إعادة النظر في قرارها وإعادة تفعيل إعلانها بموجب المادة 34(6) من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي. كما ندعو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحثّ تونس على التراجع عن قرار الانسحاب، مع الاستمرار في مراقبة أزمة حقوق الإنسان في البلاد عن كثب لضمان محاسبة تونس على انتهاكاتها لالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي.

الخلفية

انضمت تونس إلى البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 5 أكتوبر 2007. وفي 2 يونيو 2017، أودعت تونس إعلانًا بموجب المادة 34(6) من البروتوكول، وافقت بموجبه على اختصاص المحكمة في تلقي شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان من الأفراد والمنظمات غير الحكومية الحاصلة على صفة مراقب أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفي ذلك الوقت، كانت تونس من بين ثماني دول فقط في الاتحاد الأفريقي التي أودعت مثل هذا الإعلان، مما جعلها رائدة في مجال حقوق الإنسان بين الدول الأفريقية.

الموقعون

اللجنة الدولية للحقوقيين (ICJ)

منظمة العفو الدولية

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)

منظمة محامون بلا حدود (ASF)

الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق

منظمة Human Rights Watch

منظمة لا سلام بدون عدالة

جمعية البوصلة

جمعية دمج للعدالة والمساواة

جمعية تقاطع للحقوق والحريات

جمعية الخط